اقتصاد

مصر: صراع يضاعف أسعار العمرة

القاهرة ـ **عادل صبري**

شهدت أسعار السفر لأداء العمرة ارتفاعا هائلا، خلال الأيام الماضية، مدفوعة بالمنافسة الحادة بين تحالف «مصر للطيران» ووزارة السياحة وغرفة شركات السياحة، في مواجهة تكتل سعودي يضم شركتي طيران «السعودية» و«فلاي ناس» وشركات الفنادق والسياحة المسؤولة عن تنظيم العمرة بالمملكة. تضاعفت أسعار السفر، من 7 آلاف إلى 15 ألف جنيه (الدولار = نحو 48,5 جنيهاً)، قبل أن يبدأ موسم رحلات العمرة رسميا، الأسبوع المقبل، من جراء صراع تحالف التكتلات الذي أوقع المسافرين في مأزق، بعدما لجأ تحالف المصريين إلى مطالبة الجهات الأمنية بمنع خروج المصريين المتجهين لأداء العمرة في رحلات ترانزيت إلى مطاري جدة والمدينة، لإجبارهم على السفر للعمرة عبر حجز رحلات عمرة كاملة بتكلفة تصل إلى ثلاثة أضعاف قيمة رحلات الترانزيت.

سرب نائب رئيس اتحاد الغرف السياحية ناصر تركي، بيانا للصحف المحلية، يؤكد فيه حظر السلطات سفر المصريين إلى السعودية بتأشيرة ترانزيت، وهو ما نفته السلطات السعودية عمليا، بإصدارها التأشيرات لكل من يطلبها، عبر وكلاء السفر وشركات الطيران، عن طريق موقع وزارة الخارجية السعودية على شبكة الإنترنت.

تجاهلت الشركات السعودية دعوة التحالف المصري لوقف رحلات عمرة الترانزيت، وفقا لتعليمات وزارة الخارجية السعودية، التي تمنح المسافرين العابرين إلى نقطة وصول ثالثة حق دخول البلاد لمدة 96 ساعة، والتنقل داخل مدن المملكة بما فيها مكة والمدينة. تشهد رحلات الترانزيت إقبالا واسعا من المواطنين، لانخفاض تكلفة الرحلة، إلى ما بين 14 إلى 18 ألف جنيه للمسافر بالطيران، مع حق المؤدي للعمرة، بفرصة المكوث داخل المملكة لفترة زمنية أطول، من 96 ساعة، في وقت تبدأ تكلفة رحلة العمرة عن طريق شركات السياحة المصرية، من مستوى 30 ألف جنيه للفرد، مع توقع زيادتها إلى ما بين 50 ألف جنيه و100 ألف خلال ذروة أداء العمرة في شهر رمضان المقبل.

تسحق البيروقراطية والضوابط الأمنية المواطنين الراغبين في السفر برحلات مخفضة لأداء العمرة، كما يذكر إبراهيم علي، أحد المواطنين الذين أدوا العمرة، خلال الأسبوع الماضي لـ«العربي الجديد»، مؤكدا أن سلطات الأمن حاولت إيقافه في المطار، ومنعه من السفر دون دفع إتاوة «الباركود»، وفوجئوا بعد ذلك بعدم قانونية الإجراء. تعكس الإجراءات الحكومية مخاوف شديدة من نقص الدولار بالأسواق، في وقت تتراجع عائدات الدولة من قناة السويس وصافي العائد من الأنشطة السياحية، ويتجه الجنيه نحو الهبوط الناعم، أمام الدولار. أوضح شوشة أن المعايير المزدوجة في معاملة المعتمرين، جعلتهم يبحثون عن الوسيلة الأرخص للسفر، عبر الطيران مع الخطوط السعودية أو رحلات الطيران العارض «الشارتر»، التي تمكن المسافرين من إنهاء تأشيرة الترانزيت، خلال ساعات بينما ينتظر المسافر بمجموعات العمرة، فترة زمنية طويلة، لإنهاء الإجراءات عبر بوابة الحج والعمرة التي تديرها وزارة السياحة. أكد شوشة أن الأزمة الاقتصادية تدفع المواطنين إلى البحث عن رحلات رخيصة التكلفة.

وترفض سلطات الطيران المدني زيادة عدد رحلات الطيران العارض بين مكة والمدينة، والمطارات المصرية، لاستيعاب تزايد عدد المسافرين للعمرة، بتأشيرة الترانزيت، ما تسبب في تضاعف أسعار الرحلات اعتبارا من منتصف شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وتوقع ارتفاعها من جديد خلال شهري ديسمبر/ كانون الأول ويناير/ كانون الثاني، مع بدء إجازات نصف العام الدراسي، وعمرة شهر رجب.

«بوينغ» تسعى لتمويل بـ15 مليار دولار

تخطط شركة بوينغ الأميركية لصناعة الطائرات، لجمع تمويلات جديدة بنحو 15 مليار دولار، لتحسين مستوى السيولة النقدية لديها، في ظل التحديات التي تواجهها نتيجة الإضراب العمالي والخسائر الكبيرة التي تكبدتها خلال الربع الثالث من العام الحالي، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ، أمس الاثنين، عن مصادر مطلعة. في الأسبوع الماضي أعلنت بوينغ الدخول في اتفاق ائتمان بقيمة 10 مليارات دولار مع مجموعة شركات استثمار مالي وبنوك استثمار مثل «بنك أوف أميركا سيكيورتيز» و«سيتي بنك» و«غولدمان ساكس» و«جيه. بي مورغان تشيس». وصوت أغلبية عمال مجمع مصانع الشركة في سياتل، يوم الأربعاء الماضي، ضد عقد العمل الجديد المقترح من جانب الإدارة وقرروا مواصلة الإضراب المستمر منذ 6 أسابيع، والذي أدى إلى توقف إنتاج أفضل طائرات الشركة مبيعاً.

عمال في «بوينغ» مضربون امام مقرها في سياتل (Getty)

العالم قلق من عودة ترامب

مصطفى عبد السلام

يوماً بعد يوم، تزيد توقعات فوز مرشح دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقرّرة في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني، بل وفوز حزبه بأغلبية تُتيح له السيطرة على الكونغرس. ومع زيادة منسوب التوقعات يزيد قلق العالم واقتصاده وأسواقه وتحالفاته من عودة ترامب لسدة الحكم. الصين وأوروبا وإيران وأوكرانيا في مقدمة القلقين. لكن في المقابل فإن هناك من سيسعد بفوز ترامب، نتنياهو وبوتين وغيرهما من القادة الفاشيين، إضافة إلى كبار مستثمري «وول ستريت» والمضاربين في العملات الرقمية. الصين وأوروبا وقبلهما المواطن الأميركي والبنك الفيدرالي هم الأكثر قلقاً من فوز ترامب الذي من المتوقّع أن يُعيد الحروب الاقتصادية الفتاكة إلى الواجهة، ومنها الحروب التجارية وحرب العملات والمقاطعة والحصار، وأن يشنّ حرباً تجارية شرسة ضد ثاني وثالث أهم كتلتين اقتصاديتين في العالم. فقد تعهد ترامب بفرض رسوم جمركية 10% على الواردات الأميركية، ورسوم بنسبة 60% على الواردات من الصين. بل والانقضاض على الاقتصاد الصيني بشكل أكثر شراسة والتعامل مع الصين على أنها الخطر الأكبر الذي يُهدّد الاستقرار العالمي وقبله الاقتصاد الأميركي.

ومن شأن تلك الحرب أن تربك التجارة الدولية وتؤثر على سلاسل التوريد، خاصة أن الدول التي تستهدفها تلك الحرب التجارية مثل الصين وألمانيا لن تقف عاجزة أمام سياسات ترامب الحمائية، بل ستلجأ إلى إجراءات انتقامية، وهو ما يرفع تكاليف السلع حول العالم، ويعيد شبح التضخم الذي يقلق البنوك المركزية، ويعرقل تدفق السلع للأسواق. كما أن إقدام ترامب على فرض تعريفات جمركية شاملة على السلع المستوردة، خاصة من الصين والاتحاد الأوروبي، وترحيل العمال المهاجرين كما وعد، والضغط على البنك الفيدرالي لخفض الفائدة، كل ذلك سيؤدي إلى زيادة الأسعار في الأسواق الأميركية، وهو ما يُزعج المستهلك الذي عانى بشدة في السنوات الماضية من موجة تضخّم هي الأعلى منذ أربعة قرون.

أوروبا لن تقف أيضاً عاجزة أمام حرب ترامب التجارية، إذ إنّ الرسوم التي هدّد بها قد تؤدي إلى خفض صادرات الاتحاد الأوروبي إلى أميركا بنحو 150 مليار يورو سنوياً، وهو ما يفسّر انزعاج دول القارة وبورصاتها وأسهمها ومصانعها عقب الكشف عن زيادة حظوظ فوز ترامب بالرئاسة. لا يقف قلق أوروبا عند رسوم ترامب، فهناك مخاوف من توقف المساعدات الأميركية لأوكرانيا، وإلغاء واشنطن العقوبات القاسية المفروضة على روسيا منذ 2022. وربما تكشف تحذيرات زيلينسكي، من فوز ترامب، وتخلّيه عن الدعم العسكري لبلاده، عن جانب من هذا القلق.

أخبار مختصرة

«المركزي» الهندي يتوقع نمواً بنسبة 7,2%

أبقى بنك الاحتياط الهندي (البنك المركزي)، على تقديراته المتفائلة لنمو الاقتصاد عند 7,2% خلال العام المالي الحالي الذي ينتهي في 31 مارس/ آذار المقبل، رغم وجود مؤشرات على تباطؤ الاقتصاد خلال الشهور الأخيرة. كما أن توقعات البنك تتجاوز المعدل الذي تستهدفه حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي ويراوح بين 6,5% و7%. في المقابل، خفضت بنوك استثمار، ومنها «غولدمان ساكس» الأميركي، توقعاتها لنمو الاقتصاد الهندي إلى 6,5% خلال العام المالي الحالي. وتستند التوقعات المتفائلة للبنك المركزي إلى رؤيته بأن الإنفاق في المناطق الريفية يتحسن مع نمو الاستثمار الخاص.

وفد من صندوق النقد إلى بنغلاديش

يصل وفد من صندوق النقد الدولي إلى بنغلاديش في الأسبوع الأول من ديسمبر القادم لمراجعة ما إذا كانت البلاد مؤهلة لتلقي الشريحة الرابعة من برنامج قرض بقيمة 4,7 مليارات دولار. وذكرت صحيفة «ديلي ستار» البنغالية، أن وفد صندوق النقد سيناقش الإصلاحات الممكن إجراؤها المطلوبة لضمان حصول البلاد على 3 مليارات دولار، التي سعت الحكومة المؤقتة للحصول عليها لتحسين احتياطياتها من النقد الأجنبي. وأشارت الصحيفة إلى أن مسؤولين من الصندوق أبلغوا وزير المالية صلاح الدين أحمد بذلك خلال لقاء في مقر الصندوق بالعاصمة الأميركية واشنطن الأسبوع الماضي.

تراجع الطلب على الذهب في الصين

أظهرت بيانات اقتصادية تراجع الطلب على الذهب في الصين، أكبر مستهلك للمعدن الأصفر في العالم، بأكثر من الخمس خلال الربع الثالث من العام الحالي، بخاصة على المجوهرات نتيجة ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية وضعف أداء الاقتصاد الصيني. وبحسب تقديرات وكالة بلومبيرغ الأميركية، استنادا إلى بيانات مجلس الذهب الصيني الصادرة أمس الاثنين، انخفض إجمالي الطلب على المعدن النفيس بشكل عام خلال الربع الثالث بنسبة 22% على أساس سنوي إلى 218 طناً، مشيرة إلى هبوط استهلاك قطاع المجوهرات 29% إلى 130 طناً.

تلاعب بأسعار الأدوية في إدلب تحسبا لمعركة محتملة

إدلب ـ **هاديا المنصور**

شهدت أسعار الأدوية بمختلف أنواعها ارتفاعاً واضحاً في شمال غرب سورية وسط زيادة الطلب عليها من قبل مرضى الأمراض المزمنة خوفاً من انقطاعها مع زيادة الحديث عن معركة محتملة في إدلب بين هيئة تحرير الشام وقوات النظام وما ينجم عنها من إغلاق المعابر والطرق. كما شهدت أدوية أخرى مثل ريموكلاف وستيوكودئين انقطاعاً تاماً من الصيدليات، وسط معلومات عن عدم وصولها من مناطق سيطرة النظام. وفي هذا السياق، تُوجه اتهامات لمديرية الصحة التابعة لـ«حكومة الإنقاذ» بالتلاعب بالأسعار من خلال فرض ضرائب على الأدوية والمستوردين تصل إلى 5%، إضافة إلى التغاضي عن المخالفات في الصيدليات، ويُعزى ذلك إلى الفوضى التي تسمح للصيادلة بتحديد الأسعار حسب الطلب والظروف. وقالت فدوى الرماح التي تعاني من السكري والضغط لـ«العربي الجديد» إن الأدوية سرعان ما ترتفع مع كل حديث عن حملة عسكرية أو معركة قادمة، وكأنها فرصة للصيادلة للتلاعب بالأسعار والاحتكار مستغلين حاجة المرضى للأدوية وحرصهم على تأمينها متجاهلين إن قضية غلاء الأدوية ليست مجرد قضية اقتصادية، بل هي مسألة إنسانية تؤثر على حياة آلاف الناس.

وتتساءل عن الأسباب التي أدت لاختفاء أنواع الأدوية وغلائها في ليلة وضحاها دون أي تحرك يذكر من المعنيين لضبط أسعار الدواء والعمل على توفيره في مختلف الصيدليات. في إحدى صيدليات إدلب الصغيرة، فوجئ المواطن محمود الجانودي بارتفاع أسعار حليب الأطفال بنسبة 10% عن أسعاره السابقة، وبينما يفكر وهو في حيرة من أمره بالأنواع التي سيشتريها بما يتناسب وقدراته المالية شاهد قصصًا «مؤلمة لمرضى يدخلون الصيدلية ويطلبون نصف الجرعة الموصوفة لهم أو حتى ربعها، أو يرغب بعضهم في شراء أدوية تكون غالباً أقل فعالية لانخفاض أسعارها مقارنة بغيرها».

من جهة أخرى، نفى مدير مديرية الرقابة الدوائية إبراهيم الحساني ارتفاع أسعار الأدوية وقال لـ«العربي الجديد»: على الرغم من ارتفاع أجور الشحن، لم تشهد أسعار الأدوية في الشمال المحرر زيادة ملحوظة، بل على العكس، تم اتخاذ خطوات جادة من قبل لجنة دراسة الأسعار بالرقابة الدوائية لضبط الأسعار وتخفيضها في عدة أصناف، خصوصاً الأدوية المستخدمة خلال فصل الشتاء».

متفرقات اقتصادية

العراق: حلول لمواجهة السكن العشوائي

بغداد ـ **احمد عبد**

يعاني العراق من تزايد مشاكل أزمة السكن في جميع المحافظات في ظل حاجته الفعلية إلى أكثر من 2,5 مليون وحدة سكنية حالياً، فضلاً عن أكثر من 3,6 ملايين نسمة يعيشون في المناطق والأحياء العشوائية التي لم تدخل ضمن الحدود البلدية للوحدات الإدارية التابعة للمحافظات. وتعهدت الحكومة العراقية بحل مشكلة السكن في العراق من خلال إطلاق عدة مشاريع، كان آخرها مشروع المطور العقاري الذي أعلنه رئيس الحكومة محمد شياع السوداني، الخميس الماضي، والذي يتضمن تهيئة أراض سكنية بأسعار رمزية عبر الشراكة مع القطاع الخاص.

وأشار السوداني إلى أن التوجه لإنشاء المدن السكنية سيؤسس لنشوء صناعة وطنية تؤمن ما تحتاجه السوق المحلية من المواد الإنشائية. وزارة الإعمار والإسكان، تعهدت بمعالجة أزمة السكن، خاصة لأصحاب الدخل المحدود، من خلال وضع خطة إستراتيجية ستسهم باتجاه تقليص فجوة السكن في العراق إلى النصف خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال المتحدث باسم الوزارة، نبيل الصفار، إن وزارته وضعت إستراتيجية تمتد للعام 2030 لتقليص أزمة السكن، وتتضمن المدن السكنية الخمس التي تم الإعلان عنها في أوقات سابقة، إضافة إلى مدن أخرى سيتم الإعلان عنها لاحقاً، ما سيؤدي إلى تقليل الفجوة السكنية بنسبة 50%.

وبين الصفار، في حديث صحافي، أن وزارة التخطيط أعلنت سابقاً أن العراق يعاني من أزمة سكن وقدرت الحاجة إلى ثلاثة ملايين وحدة سكنية. وقال المتحدث باسم الوزارة، عبد الزهرة الهنداوي، إن العاصمة بغداد تعاني من الاكتظاظ السكاني في المناطق العشوائية التي تضم أعلى عدد من التجمعات العشوائية، والتي تصل إلى ألف وثلاثة وسبعين تجمعاً، وهو ما يعادل نحو خمس التجمعات العشوائية في عموم البلاد. وأضاف الهنداوي، لـ«العربي الجديد»، أن محافظات البصرة والنجف والمثنى تأتي في المراتب التالية بعد بغداد من حيث انتشار التجمعات العشوائية، مما يتطلب جهوداً كبيرة وحثيثة لإنشاء مشاريع الإسكان الكبيرة التي تلبي احتياجات السكان المتزايدة، في ظل زيادة ملحوظة في عدد السكان. وبيّن أن معطيات عدد السكان الحالي في العراق تقدر بحدود إلى 43 مليون نسمة في عموم العراق، الذي يحتاج إلى ما لا يقل عن 2,5 مليون وحدة سكنية لسد هذه الحاجة.

وكشف عن عزم الحكومة وفق خططها لبناء 16 مدينة سكنية جديدة، ثلاث منها في محافظة بغداد هي مدينة الجواهري وعلي الوردي ومدينة الصدر الجديدة.

وأوضح أن هذه المدن سوف تضم أعداداً كبيرة من الوحدات السكنية، التي تتراوح من 30 ألفاً إلى أكثر من 120 ألفاً، تتوفر فيها كل المتطلبات الحياتية من البنى التحتية، وجميع الخدمات العامة ومعظم مديريات ودوائر الدولة، التحتية، وجميع الخدمات العامة ومعظم مديريات ودوائر الدولة.

واجهة مبنى قيد الإنشاء في العاصمة العراقية بغداد (أحمد الربيعي/فرانس برس)

19 مليار دولار إنفاق سعودي على المشاريع الخضراء

حصلت مشاريع البناء الخضراء على أكبر حصة من تمويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي للمشروعات الصديقة للبيئة

مسقط ـ **كريم رمضان**

في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع اقتصادها، أعلنت السعودية عن تسخير صندوق الاستثمارات العامة (PIF) مبلغ 19,4 مليار دولار في مشاريع خضراء، ما قدم مؤشراً على اتجاه حكومي نحو الاستدامة، عبر التركيز على تطوير مشاريع تسهم في حماية البيئة وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة. المشاريع الخضراء وسيلة فعالة لمواجهة التحديات البيئية، مثل تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية، ومن خلال استثمار مبالغ ضخمة فيها يسعى صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى دعم الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي، حسبما أوردت النسخة الثانية من تقرير «تخصيص الاستثمارات وإحداث التأثير»، التي أصدرها الصندوق في 11 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري. وحصلت مشاريع البناء الخضراء على أكبر حصة من التمويل السعودي حسب التقرير، حيث خصص 372 مليون دولار لثمانية مشاريع جرى تنفيذها بالفعل، بالإضافة إلى 73 مشروعاً لا تزال قيد الإنشاء. من المقرر أن تصب هذه المخصصات المالية في صالح الإنفاق في مشاريع الطاقة المتجددة والمباني الخضراء وإدارة المياه المستدامة. لكن قياس العائد البيئي مقابل العائد الاقتصادي لهذه المشاريع يتطلّب استخدام مجموعة من المعايير والمقاييس التي تُساعد على تقييم تأثيرها بشكل شامل وكيفية تحقيقها التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية، بحسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد». في هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي، محمد الناير، لـ «العربي الجديد»، إلى أن اتجاه صندوق الاستثمارات العامة السعودي نحو تخصيص أكثر من 19 مليار دولار للمشاريع الخضراء يتماشى مع توجهات المملكة في إطار رؤية 2030، كما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 التي تبذل المملكة جهوداً كبيرة لتحقيقها. تركز المشاريع الخضراء على الطاقات الجديدة والمتجددة من خلال تنويع مصادر إنتاج الطاقة النظيفة، سواء كانت الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الوقود الحيوي، حسب الناير، مشيراً إلى أن هذه المصادر تعد من أهم العناصر التي تضمنتها أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على توفيرها بأسعار معقولة. ويشدد الخبير الاقتصادي على أن التحول نحو الطاقات المتجددة والنظيفة التي لا تسبب تلوثاً للأجواء يشكل أهمية كبيرة في المرحلة المقبلة، ويحتاج إلى قياس جدوى دقيق من الناحية الاقتصادية.

كان صندوق الاستثمارات العامة قد أصدر، في أكتوبر 2022، أول سندات خضراء، لأول مرة في تاريخ عمله. في السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي، جاسم عجاقة، لـ «العربي الجديد»، أن الاتجاه الجديد للصندوق السيادي السعودي يؤدي دوراً محورياً في تنفيذ رؤية 2030. لافتاً إلى أن حجم الاستثمار في المشاريع الخضراء يبرهن على مدى التزام المملكة بتنفيذ رؤية 2030. يضيف عجاقة أن هذا الاستثمار يؤكد أيضاً التزام المملكة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مما يجعلها في طليعة دول المنطقة في هذا المجال.

ضخ استثمارات بـ قيمة 19,4 مليار دولار في مشاريع خضراء

تقرير

اللبنانيون بين الأنقاض... والتحويلات والمساعدات مهدّدة

يعيش اللبنانيون حياة هي الأصعب مقارنة بالحروب السابقة، في ظل تواصل العدوان الإسرائيلي، الذي تسبب في خسائر باهظة، ما دفع المواطنين إلى اللجوء لأطواق نجاة، منها تحويلات المغتربين والمساعدات. ولكن حتى هذه الأطواق باتت مهدّدة، إذ يتخوف مراقبون من تداعيات إدراج لبنان على اللائحة الرمادية، الذي يثير القلق بشأن تشديد القيود المالية التي قد تشكل حصاراً خانقاً على اللبنانيين وعرقلة التحويلات، إضافة إلى الخشية من الفساد في توزيع المساعدات الدولية

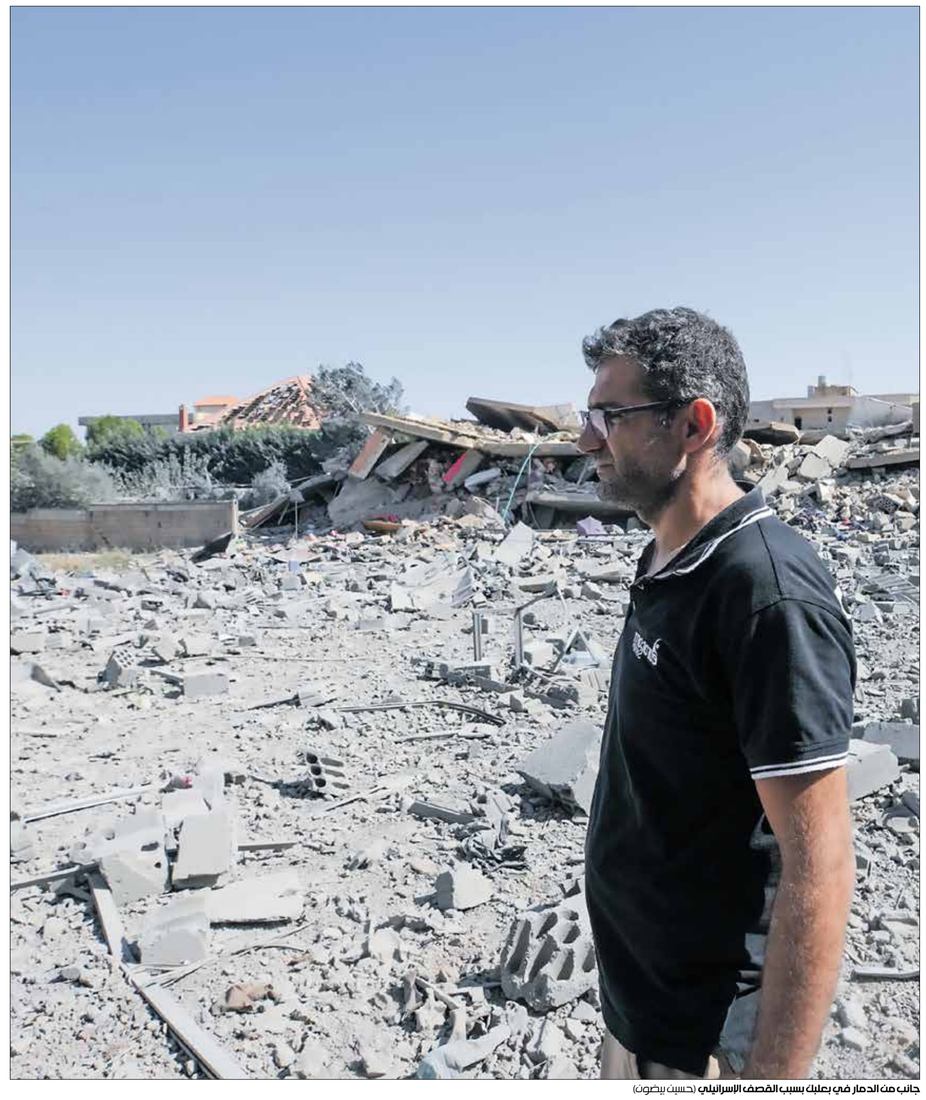
جانب من الدمار في بعلبك بسبب القصف الإسرائيلي (حسين بيضون)

بيروت ـ **اندريا الشوفي**

في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، يجد أبو يوسف (صاحب محل بقالة صغير في بلدة إبل السقي الجنوبية) نفسه أمام واقع جديد يختلف عن كل ما مرّ به خلال سنوات الأزمات السابقة. «أصعب من كل الحروب التي عشناها»، كما يقول لـ«العربي الجديد»، متحسراً على محله المدمّر جزئياً. منذ بدء الغارات، لم يتمكن أبو يوسف من فتح متجره كما اعتاد. الطرقات مغلقة، الناس نزحوا من قريتهم، والمواد التموينية التي اعتاد بيعها فسدت تحت الأنقاض. «كنا نعيش على القليل»، لكن اليوم أصبح يعيش على انتظار الحوالات، من ابنه في ألمانيا الذي يرسل 300 يورو شهرياً.

مع انهيار الليرة اللبنانية، أصبح لهذه الحوالات أهمية مضاعفة. قبل الحرب، كان أبو يوسف يغطي احتياجاته الأساسية بشيء من الصعوبة، «لكن بعد العدوان، ارتفعت الأسعار بشكل جنوني، ولا يمكننا شراء أي شيء إلا بالدولار»، حسب أبو يوسف الذي يضيف: «كل ما نملكه الآن هو هذه الحوالة التي ننتظرها كل شهر، وأخشى أن تتوقف فجأة». تعتمد العديد من العائلات اللبنانية على التحويلات المالية من أقاربها المغتربين. تقول ميسون (مغتربة تعمل في السعودية) إنها ترسل الأموال بانتظام إلى عائلتها التي لا تزال في الجنوب. توضح أن هذا الدعم المالي يسهم في تغطية النفقات الأساسية، مشيرة إلى أن واجبها تجاه أفراد العائلة يحتّم عليها هذا الأمر، وتأمل أن تساهم تحويلاتها في تحسين أوضاعهم ولو قليلاً، خاصة في ظل العدوان الإسرائيلي على لبنان. في هذا السياق، قدّر البنك الدولي حجم تحويلات المغتربين الوافدة إلى لبنان بستة مليارات دولار في عام 2023، مقارنة بـ 6,4 مليارات دولار في عام 2022، ليحل بذلك لبنان في المركز الثالث إقليمياً مسبوقاً بمصر (19,5 مليار دولار) والمغرب (11,8 مليار دولار)، فتلك التحويلات تلعب دوراً محورياً في دعم الاقتصاد الوطني.

صرّح الخبير الاقتصادي جاد شعبان، لـ«العربي الجديد»، بأن الحرب الراهنة تلقي بظلالها السلبية على مداخيل الأفراد في لبنان، إذ تتأثر كافة الإيرادات المرتبطة بالتبادل التجاري الخارجي. وأوضح أن الصادرات تتراجع، كما أن المواطنين الذين يعتمدون في أعمالهم على تحويلات أو عقود خارجية، مثل الخدمات والأعمال الهندسية، يعانون من خسائر، خصوصا في المناطق المستهدفة بالقصف الإسرائيلي. وأشار شعبان إلى احتمال ارتفاع التحويلات المالية من المغتربين خلال هذه الأزمة، لتكون نوعاً من المساعدات الطارئة لتغطية الإيجارات والنفقات الطبية. ومع ذلك، أكد أن هناك تراجعاً في التحويلات من لبنان إلى الخارج، يقابله زيادة في التحويلات الواردة، خاصة إلى النازحين. تابع شعبان: أن النقد الأجنبي الذي كان يعتمد عليه اللبنانيون عبر الصادرات الزراعية والخدمات السياحية وتحويلات المغتربين، بات شبه متوقف. وبيّن أن لبنان يعتمد حالياً على التحويلات العائلية من الخارج لتأمين الاحتياجات الأساسية. وحذر من كارثة محتملة إذا تراجعت هذه التحويلات أو تم فرض عقوبات تعيق تدفقها، إذ ستُغلق بذلك النافذة الوحيدة أمام الناس لتأمين معيشتهم.

شدد شعبان على أن المساعدات الدولية ليست كافية، خاصة على الصعيد الإنساني، مضيفاً أن التحدي الأكبر هو كيفية توزيع هذه المساعدات بشكل عادل، مشيراً إلى أنه حتى لو تم توفير الأموال المطلوبة، فإن الفساد في التوزيع قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة. لذلك، دعا إلى إطلاق مبادرة وطنية تُشرك المتضررين مباشرة، عبر تمثيلهم في لجان محلية تضم رؤساء بلديات وجمعيات وأفرادا من المجتمع المدني، بهدف تحسين إدارة المساعدات وحشد الدعم الدولي، مؤكداً أن الحل السياسي هو المدخل الأساسي لمعالجة الأزمة، واستمرار العدوان سيزيد من حجم الأضرار، مما يجعل إعادة الإعمار وعودة النازحين أكثر صعوبة. وأضاف أن تجاوز هذه الأزمة يتطلب تعاوناً وطنياً شفافاً بين المجتمع المحلي والجهات الدولية، محذراً من أن الهيئات الدولية لا تستطيع تقديم مساعدات فعالة من دون التنسيق مع المجتمعات المستفيدة. وشدد على ضرورة إعادة النظر في الأولويات عند تقديم المساعدات، بحيث يتم التركيز على المساعدات العينية أولاً، تليها مساعدات مالية سريعة وتأمين مساكن بديلة للمتضررين. وأكد أهمية تحفيز القطاعات الإنتاجية، لإعادة بناء المجتمعات والنهوض بالاقتصاد. وذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره الأخير أن العواقب ستستمر لسنوات، حتى لو انتهت الحرب في عام 2024، ومن المحتمل أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي 2,28% في عام 2025، وبنسبة 2,43% في عام 2026. وأضاف البرنامج أن قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والإسكان والقدرات الإنتاجية، كالمصانع، من المرجح أن تكون قريبة من تلك التي ألحقتها حرب 2006، وتراوحت بين 2,5 مليار و3,6 مليارات دولار، ولكنه حذر من زيادة حجم الأضرار في لبنان، مضيفاً أنه من المتوقع انخفاض عائدات الحكومة اللبنانية 9%، وتراجع إجمالي الاستثمارات بأكثر من 100% خلال عامي 2025 و2026.

صرّحت المتخصصة في الاقتصاد النقدي، ليال منصور، لـ«العربي الجديد»، أن تحليل الاقتصاد في زمن الحرب يختلف تماماً عن الاقتصاد في ظروف السلم. وأوضحت أن الحديث عن أستقرار، نمو، استثمارات، أو توظيف، يصبح غير واقعي في ظل الحرب، حيث يرتكز الاقتصاد على استمرارية الحياة وليس على التطوير. وبيّنت أن أي تحويلات أو مساعدات تصل إلى لبنان تهدف بشكل أساسي إلى البقاء على قيد الحياة، خاصة في ظل توقف معظم الأعمال. وأشارت منصور إلى أن لبنان يستقبل سنوياً بين 6 و7 مليارات دولار، بغض النظر عن وضع الاقتصاد المحلي. وتزداد هذه التحويلات في حال وجود سياح أو استقرار نسبي. وأوضحت أن اللبنانيين الذين لديهم أقارب في الخارج يعتمدون عليهم في تلقي الدعم المالي، سواء في أوقات الأزمات أو السلم. لكنها لفتت إلى أن هذا النوع من الدعم لا يعوض الخسائر الكبيرة التي يواجهها النازحون، خاصة في الجنوب، حيث تهدمت المدارس والمطاعم والمحلات التجارية. كما أضافت أن هناك جزءاً من السكان الذين كانوا يتلقون دعماً مالياً من جهات سياسية، مثل حزب الله أو إيران. وبالتالي، النقص في هذه الأموال لا يمكن تعويضه بالمساعدات الدولية فقط. وأكدت منصور أن المساعدات المالية القادمة من الخارج، سواء من منظمات دولية أو دول داعمة، تهدف إلى استمرارية الحياة وليس إلى بناء اقتصاد مستدام، مشيرة إلى أن عدداً كبيراً من الأشخاص يعيشون حالياً في مراكز إيواء، وأن معالجة الأزمة لا تتم عبر تقديم الأموال فقط، بل تتطلب خططاً للإصلاح وإعادة البناء. وقالت: «نحن نشتري البنزين من هذه المساعدات، وبالتالي إذا توقفت المساعدات، فسينهار البلد». وشددت على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، بدلاً من الاكتفاء بالتعامل مع النتائج الظرفية. ورأت أن «التخطيط لإعادة الإعمار في ظل الحرب أمر صعب للغاية، خاصة أن عمل المؤسسات والوزارات يكون مضطرباً حتى في الأوقات العادية. لذلك، لا يمكن مقارنة العمل في زمن الحرب بالسلم». وأشارت إلى وجود آراء متضاربة حول حجم الدمار؛ فبينما تقول إسرائيل إنها دمّرت الجنوب بالكامل، يؤكد لبنان أن الدمار أصاب جزءاً من الجنوب إضافة إلى الضاحية الجنوبية. كما لفتت إلى أن الخسائر تتجاوز إعادة بناء البنية التحتية، لتشمل ضحايا الحرب من الأيتام والمتضررين الذين يحتاجون إلى رعاية وتأهيل، والأفراد غير القادرين على العمل بسبب الحرب، مما يزيد من تكلفة الخسائر الاجتماعية والاقتصادية.

ودعت منصور إلى وضع خطة منظمة لإعادة الإعمار، يتم تنفيذها إما عبر شركات موثوقة أو من خلال خصخصة بعض الخدمات بالتعاون بين الحكومة والشركات الأجنبية. وأكدت أن إعادة البناء على أسس متينة ضرورية لضمان استدامة أي جهود مستقبلية. قال رجل الأعمال وعضو بلدية بيروت، إيلي بحشوشي، لـ«العربي الجديد»، إن المغتربين اللبنانيين يتأثرون عاطفياً بالأوضاع الحالية، مما قد يدفعهم إلى زيادة الدعم المادي لأهاليهم في لبنان. وأوضح أنه على سبيل المثال، من كان يرسل 500 دولار شهرياً، قد يرسل 800 دولار خلال هذه الأزمة، لكن مهما ازداد حجم الدعم، فإنه لا يعوّض الخسائر الكبيرة التي تكبدها لبنان خلال العدوان الأخير. وأشار إلى أن الخسائر تنقسم بين خسائر يومية نتيجة تعطيل المؤسسات، وخسائر مباشرة بسبب القصف الإسرائيلي. وحتى اللحظة، يرى بحشوشي أن الوضع الاقتصادي لا يبشّر بأي تحسّن، رغم تقديم بعض الدول مساعدات للبنان، لكن هذه المساعدات غير كافية. وأضاف أن معظمها يُقدَّم للنازحين، متسائلاً: «هل هذه المساعدات تصل حقاً إلى المستحقين؟». وأكد بحشوشي أن المغتربين كانوا ولا يزالون يرسلون أموالاً لأهاليهم في لبنان، لكن الخوف الأكبر يتمثل في دور المصارف المراسلة التي تتعامل مع المصارف اللبنانية. وأوضح أن إدراج لبنان على اللائحة الرمادية من قبل مجموعة العمل المالي «فاتف»، يثير القلق بشأن تشديد القيود المالية التي قد تشكل حصاراً خانقاً على اللبنانيين. كما أشار إلى أن إحدى شركات تحويل الأموال توقفت عن العمل في لبنان، وانتقلت العمليات إلى شركة أخرى، لأن تكاليف الشحن أصبحت مرتفعة جداً بسبب ارتفاع تكاليف التأمين، وأوضح أن هذه التكاليف الإضافية تُحمّل المواطن اللبناني أعباء جديدة. في السياق، أعرب المنسق العام الوطني لـ«التحالف اللبناني للحوكمة الرشيدة»، مارون الخولي، في بيان مؤخّراً، عن استنكاره إدراج لبنان على «اللائحة الرمادية»، محملاً الحكومة والمصارف «مسؤولية هذا الوضع، نتيجة سياسة التراخي وعدم الالتزام الجاد بالإصلاحات المطلوبة». ويأمل من مصرف لبنان والمصارف المحلية «تعزيز الشفافية وتطبيق المعايير المالية الدولية، الأمر الذي سيساهم في بقاء العلاقات المالية اللبنانية مع البنوك الدولية المراسلة».

من جانب ثان، أصدرت مجموعة العمل المستقلة من أجل لبنان تقريراً حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الإسرائيلية على لبنان في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2024، مشيرة إلى أن الخسائر الاقتصادية قد تتجاوز 20 مليار دولار نتيجة توقف النشاط الاقتصادي في الجنوب والبقاع، (اللتان تشكلان ثلث سكان البلاد وقوة العمل فيها)، مع توقع خسائر كبيرة في دخل الأسر وتباطؤ النمو الاقتصادي.

التحويلات ملاذ المتضررين.. ومخاوف من اللائحة الرمادية

نازحون من الضاحية الجنوبية لبيروت يوم 21 أكتوبر 2024 (إبراهيم عمرو/فرانس برس)

الحرب تكلّف الاقتصاد 70% من ناتجه

أصدرت مجموعة العمل المستقلة، من أجل لبنان، تقريرا حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الإسرائيلية على لبنان، في 20 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، قدّرت فيه أن الحرب ستكلف الاقتصاد اللبناني نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالي 13 مليار دولار، إلى جانب خسائر إضافية بين 500 مليون ومليار دولار، بسبب توقف مليون نازح عن العمل. كما أشار التقرير إلى احتمال ارتفاع التضخم السنوي إلى 54% بنهاية 2024، مقارنة بتوقعات سابقة بانخفاضه إلى 26,7%. وأوضح التقرير أن الأضرار الناتجة عن القصف المستمر منذ 23 سبتمبر/أيلول قد تصل إلى مليار دولار شهريا، ما يرفع إجمالي الأضرار المادية المباشرة إلى 5 مليارات دولار، أي ما يعادل 15% من الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الاثنين منخفضة؛ مع تصدّر سهم شركة إزدان القابضة نشاط التداولات على المستويات كافة. انخفض المؤشر العام بنسبة 0,53% ليصل إلى النقطة 10504,28، فاقداً 55,67 نقطة عن مستوى الخميس الماضي.

وأثّر على الجلسة تراجع أربعة قطاعات، على رأسها قطاع الاتصالات بـ1,27%، بينما ارتفعت ثلاثة قطاعات، في مقدمتها العقارات بـ0,99%.

تراجعت السيولة إلى 424,62 مليون ريال، مقابل 460,48 مليون ريال الخميس الماضي، وزادت أحجام التداول عند 237,92 مليون سهم، مقارنة بـ237,05 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 15,14 ألف صفقة، مقابل 12,76 ألف صفقة الخميس.

ومن بين 49 سهما نشطا، تقدم سهم «أوريد» تراجعات الأسهم البالغ عددها 25 سهما بـ1,65%، بينما ارتفع سعر 24 سهماً، على رأسها «إزدان القابضة» بـ9,91%، واستقرت ثلاثة أسهم. وجاء سهم «إزدان القابضة» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 62,26 مليون سهم، وسيولة بقيمة 67,5 مليون ريال.

الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس، وسط ارتفاع عشرة قطاعات. ارتفع مؤشرا السوق الأول والعام بنسبة 0,21% و0,13% على التوالي، بينما هبط «الرئيسي 50» بنحو 0,41%، و«الرئيسي» بـ0,23% عن مستوى أول من أمس الأحد. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 84,25 مليون دينار، وزّعت على 474,05 مليون سهم، بتنفيذ 20,22 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع عشرة قطاعات، في مقدمتها الطاقة بـ3,33%، بينما تراجع قطاعا التأمين والمنافع بـ4,71% و0,69% على التوالي، واستقر قطاع الرعاية الصحية. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 76 سهما، على رأسها «تحصيلات» بـ21,76%، بينما تراجع سعر 40 سهما، في مقدمتها «الخليج للتأمين» بواقع 9,64%، واستقر سعر 13 سهماً.

الإمارات

ارتفع صافي أرباح 16 شركة إماراتية مدرجة في أسواق المال المحلية (أبوظبي ودبي)، بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، بنسبة 13% على أساس سنوي.

وبحسب إفصاحات أسواق المال المحلية، فإن الأرباح الصافية لتلك الشركات بلغت 44,9 مليار درهم، ما يعادل 12,224 مليار دولار، بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، مقابل 39,7 مليار درهم بنهاية الفترة المماثلة من العام الماضي، بزيادة قدرها 5,2 مليارات درهم.

وسجل 12 بنكا وطنيا مدرجا في أسواق الأسهم المحلية نموا في صافي أرباح التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 11,8%، ما يعادل 4,6 مليارات درهم، مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من 2023.

وسجلت البنوك أرباحا قدرها 43,8 مليار درهم في الأشهر التسعة الأولى من 2024، مقارنة بـ39,2 مليار درهم في الفترة المقابلة من 2023.

مال وسياسة

رغم القلق الذي يسيطر على صنّاع السياسات حول العالم من انخفاض النمو وارتفاع الديون وتصاعد الحروب، فإن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض مجدداً تقلق هؤلاء بشكل أكبر، حيث تتصاعد المخاوف من قراراته الصدامية، لا سيما المتعلقة بالحمائية

العالم يخشى المعارك الحمائية

مفاجآت ترامب تثير فزع الأسواق أكثر من الحروب

نيويورك ـ **العربي الجديد**

يسيطر القلق على الاقتصاديين في الولايات المتحدة والعالم على حد سواء، من السياسات الاقتصادية للمرشح الجمهوري دونالد ترامب الطامح كثيراً إلى العودة للبيت الأبيض من جديد، فبينما لدى كل من ترامب ومنافسته الديمقراطية كامالا هاريس خطط إنفاق كبيرة، إلا أن مقترحات ترامب تحمل خطراً أكبر بالنسبة للأميركيين أنفسهم، حيث تؤجج زيادات الأسعار وتعيد التضخم إلى مؤشرات مزعجة.

ولا يقتصر القلق من سياسات ترامب على الاقتصاديين في الداخل، وإنما يتخطى الحدود ليسيطر على الكثير من قادة الدول والأسواق، منهم حلفاء تاريخيون للولايات المتحدة، حيث تتسارع الخطا لبناء حوائط صد لموجات التعريفات الجمركية التي يعتزم الرئيس الجمهوري المحتمل إقرارها بشكل واسع، وتبني ردود انتقامية حيالها ما يدخل العالم في حرب تجارية أشد وطأة من تلك التي شهدها خلال فترته الرئاسية الأولى في الفترة من 2017 إلى 2021.

على الصعيد الداخلي، تبدو معركة الولايات المتحدة الناجحة لخفض التضخم التي استمرت عامين ونصف العام مهددة، فقد يتغير الوضع بعد الانتخابات الرئاسية المقررة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وفق تقرير لـ«وول ستريت جورنال» الأميركية، أمس الاثنين، مشيرة إلى أن التضخم انخفض بفضل أسعار الفائدة المرتفعة والمساعدات الكبيرة من سلاسل التوريد التي جرى شفاؤها وتدفق العمال، لكن الخيارات السياسية التي قد يتخذها ترامب أو هاريس قد تبدل الوضع، حيث يدعم كلا المرشحين سياسات لتعزيز النمو، والتي قد تمنع التضخم من الانخفاض أكثر. لكن خبراء الاقتصاد، وحتى المستشارين المحافظين، يخشون أكثر من الأفكار التي يدعمها ترامب، على وجه الخصوص، إذ تخاطر بإشعال جمر التضخم. وتشمل مقترحاته فرض تعريفات جمركية شاملة على السلع المستوردة، وترحيل العمال المهاجرين، والضغط على بنك الاحتياط الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة.

«إذا جمعناهم جميعاً معاً، فإن هذه الروافع تتحرك بشكل أكبر في اتجاه التضخم. أنا قلق بشكل مشروع بشأن تفاقم التضخم في عام 2025»، وفق ما قال بريان ريدل، وهو مساعد سابق في مجلس الشيوخ الجمهوري يعمل الآن في معهد مانهاتن البحثي المحافظ. كذلك فإن ولاية ترامب الثانية ستأتي على خلفية اقتصادية مختلفة تماماً عن ولايته الأولى، عندما كانت ضغوط الأسعار منخفضة ومستقرة لسنوات عديدة. وولايته الجديدة ستجلب عجزاً أعلى أو تضخماً أو كليهما، وفق الخبراء. وقال مارك شورت، الذي شغل منصب مدير الشؤون التشريعية في البيت الأبيض في عهد ترامب «نظراً للبيئة الاقتصادية المتغيرة والسياسات الأبعد مدى التي اقترحها ترامب، فمن المعقول أن نقلق من تضخيم تهديدات التضخم في ولاية ترامب الثانية». قد تتسبب مقترحاته في معارك جديدة مع بنك الاحتياط الفيدرالي، الذي جرى تكليفه بالحفاظ على التضخم منخفضاً».

وارتفع التضخم بعد فترة وجيزة من تولي الرئيس الديمقراطي، جو بايدن منصبه، في 20 يناير/كانون الثاني 2021، مع إعادة فتح الولايات المتحدة بعد جائحة فيروس كورونا. وتلقى الطلب القوي من إعادة الفتح جرعات كبيرة من أسعار الفائدة المنخفضة للغاية والتحفيز المالي لبايدن، لكن كل هذا اصطدم بسلاسل التوريد المعطلة، وأسواق العمل المضطربة، ليبلغ التضخم 9,1% في عام 2022، بعد أن تسبب غزو روسيا لأوكرانيا في اضطراب أسواق الطاقة العالمية. بينما انخفض التضخم بشكل مطرد مع حل مشاكل العرض ورفع بنك الاحتياط الفيدرالي أسعار الفائدة لمنع المزيد من ارتفاع الأسعار أو الفقاعات. وانخفض مؤشر أسعار المستهلك إلى 2,4% في سبتمبر/أيلول الماضي، وهو ما يقرب من مستواه قبل كورونا. ورغم أن هاريس وعدت بمعالجة أزمة تكلفة المعيشة، فإنها لم تقترح خفض العجز بشكل كبير. وقال ريدل: «إذا تمسّك الديمقراطيون بالسلطة، لا أعتقد أنك سترى ارتفاعاً كبيراً في التضخم، لكننا قد نجد أنه يظل لزجاً وعنيداً إلى حد ما».

على الضفة المقابلة، يريد ترامب تمديد أجزاء من قانون خفض الضرائب لعام 2017 الذي ينتهي بعد عام 2025 مع خفض معدلات ضريبة الشركات بشكل أكبر. كما اقترح إلغاء الضرائب على إكراميات العمال وأجور العمل الإضافي ومزايا الضمان الاجتماعي للمتقاعدين. وقال آدم بوسين، رئيس معهد بيترسون للاقتصاد الدولي: «إذا فعل الأشياء التي يقول إنه سيفعلها، فسوف يضرب الاقتصاد الأميركي بصدمة سلبية في العرض.. سترتفع الأسعار، وستنخفض قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات».

وتشير دراسة أجراها معهد بيترسون إلى أن ترحيل المهاجرين من شأنه أن يؤدي إلى خفض الناتج الاقتصادي بشكل كبير، في حين يؤدي إلى زيادة التضخم.. ومع قلة عدد العمال المتاحين، فسوف تضطر الشركات إما إلى رفع الأجور والأسعار، أو قبول هوامش ربح أقل. في المقابل، يقول أنصار مقترحات إدارة ترامب بشأن الهجرة إن الاقتصاد سيكون أفضل حالاً إذا كسب الأميركيون المزيد من العمل في الوظائف التي يشغلها حالياً عمال أجانب. وقال أورين كاس، مؤسس شركة أميركان كومباس، وهي مؤسسة بحثية تدعم أجندة ترامب في التجارة والهجرة: «إذا قمنا في الواقع بتقييد سوق العمل على العمال الأميركيين، فسوف يحصلون على أجور أعلى، وسيتعين بعد ذلك رفع الأسعار.. يبدو لي أن هذا يشبه الطريقة التي من المفترض أن تعمل بها الأسواق».

لكن العديد من خبراء الاقتصاد يقولون إن أسواق العمل أكثر تعقيداً، ويحذرون من تجاهل التأثيرات غير المباشرة لتقلص القوى العاملة. درس خبراء الاقتصاد في جامعة كولورادو في دنفر عمليات الترحيل التي نفذتها إدارتا جورج دبليو بوش وباراك أوباما بين عامي 2008 و2014. ووجدوا أنه مقابل كل مليون عامل غير مصرح لهم يجري طردهم من الولايات المتحدة، فقد 88 ألف عامل أميركي وظائفهم؛ وذلك لأن العمال المهاجرين في صناعات معينة مثل معالجة الأغذية والزراعة والبناء والضيافة لا يتنافسون بالضرورة مع العمال الأميركيين. وإذا جرى طرد العمال المهاجرين الحاليين، بدلاً من توظيف المزيد من العمال المولودين في البلاد، فمن المرجح أن تقلص هذه الشركات الإنتاج. ويؤدي انخفاض المبيعات، بدوره، إلى انخفاض الوظائف ذات الأجور الأعلى التي يشغلها العمال المولودون في البلاد والتي تلبي احتياجات هذه الصناعات. كما يتفق قادة الأعمال والاقتصاديون على أن المستهلكين في الولايات المتحدة سيتحملون تكلفة التعريفات الجمركية التي يعتزم ترامب فرضها. وطرح ترامب تعريفة جمركية شاملة بنسبة 10% على السلع الواردة من مختلف دول العالم، ورسوم جمركية على الواردات الصينية بنسبة 60% أو أعلى، وكلاهما أبعد مدى من أي شيء حاوله سابقاً. لكن مستشاري ترامب يقولون إن تعريفاته لن تكون تضخمية، إما لأن التعريفات الجمركية التي فرضها في عامي 2018 و2019 لم تنتج تضخماً، أو لأنه سيستخدم ببساطة تهديد التعريفات الجمركية الأكبر للحصول على نفوذ. وبالنسبة لبنك الاحتياط الفيدرالي، فإن معرفة التأثيرات المترتبة على الرسوم الجمركية المرتفعة ستكون معقدة وغير مريحة. أي شيء يشعل التضخم يمكن أن يدفع المسؤولين إلى إبطاء، أو حتى إيقاف خطط خفض أسعار الفائدة، بينما بدأوا في خفض الأسعار من أعلى مستوى لها منذ عقدين من الزمان في الشهر الماضي. والواقع أن ترامب، الذي ضغط مراراً وتكراراً من أجل خفض أسعار الفائدة عندما كان في منصبه، سوف يكون قادراً على تسمية رئيس جديد لبنك الاحتياط الفيدرالي في عام 2026.

كذلك يشكل عجز الميزانية المتزايد مصدراً أخيراً للقلق، إذ يخشى بعض المحللين أن تؤدي قائمة متزايدة من وعود الإنفاق وخفض الضرائب من كلا المرشحين ترامب وهاريس إلى ارتفاع العجز، لكنه سيكون أكثر حدة مع المرشح الجمهوري. وتقدر لجنة الميزانية الفيدرالية المسؤولة، وهي مجموعة تدافع عن خفض العجز، أن فترة هاريس المحتملة ستضيف حوالي 3,5 تريليونات دولار إلى العجز على مدى العقد المقبل، في حين سيضيف ترامب 7,5 تريليونات دولار. بالنسبة لترامب، فإن الجمع بين العجز الأعلى وسياسات الهجرة والتعريفات الجمركية التي تغذي التضخم، يهدد بإحداث تفاعل متسلسل في سوق السندات، حيث يطلب المستثمرون عائدات أعلى مقابل مخاطر الاحتفاظ بأوراق الخزانة. وقال روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي السابق ومسؤول التجارة ووزارة الخارجية في عهد جورج دبليو بوش: «إذا بدأ في الدخول في تلك المعارك مع بنك الاحتياط الفيدرالي، وإذا بدأت الدول في الانتقام، فعند أي نقطة تصبح الأسواق متوترة حقاً؟ قد يؤدي ذلك إلى بعض الانفجارات الاقتصادية». بمجرد أن تبدأ في إطلاق العنان لهذه القوى، يمكن أن تتصاعد الأمور بشكل كبير وسريع جداً».

«انفجارات» في أسواق المال

وهذه الانفجارات هي ما يخشاها الكثير من القادة حول العالم. ورغم تصدر قضايا انخفاض النمو وارتفاع الديون وتصاعد الحروب جدول الأعمال الرسمي للاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، فإن المسؤولين الماليين قضوا الكثير من الوقت في بحث المخاوف إزاء التأثيرات المحتملة لعودة ترامب إلى البيت الأبيض. وأظهرت أحدث استطلاعات للرأي أن ترامب تمكن من أن يقلص إلى حد بعيد التقدم المبكر الذي كانت تتمتع به منافسته هاريس. وأثير التقدم الذي حققه المرشح الجمهوري في جميع المحادثات تقريباً بين مسؤولي المالية ومحافظي البنوك المركزية ومنظمات المجتمع المدني الذين حضروا الاجتماعات في واشنطن على مدار أسبوع حتى الآن.

وكان من بين المخاوف إمكانية قيام ترامب بقلب النظام المالي العالمي رأساً على عقب، من خلال زيادات مهولة في الرسوم الجمركية، وإصدار ديون بتريليونات الدولارات، وتغيير مسار العمل لمكافحة تغير المناخ، لصالح المزيد من إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري. وقال محافظ بنك اليابان، كازو أويدا، وفق ما نقلت وكالة رويترز، أمس: «يشعر الجميع فيما يبدو بالقلق إزاء حالة الغموض الكبيرة بشأن من سيصبح الرئيس المقبل (للولايات المتحدة) والسياسات التي ستُتخذ في عهده». وعلى النقيض، يعتبر مسؤولو المالية فوز هاريس استمراراً لعودة الرئيس الحالي بايدن إلى التعاون المتعدد الأطراف على مدى السنوات الأربع الماضية في مجالات المناخ، وضرائب الشركات، وتخفيف أعباء الديون، وإصلاحات بنوك التنمية. ومع أنه من المرجح أيضاً أن تؤدي خطط هاريس إلى زيادة الديون، فسيكون ذلك بدرجة أقل بكثير مقارنة مع خطط ترامب.

ترامب خلال فعالية انتخابية في أوستن بولاية كنساس، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 (Getty)

ترامب سيضيف 7,5 تريليونات دولار إلى العجز وهاريس 3,5 تريليونات

عواقب اقتصادية مكلفة

نقلت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، عن أغوستين كارستينز، المدير العام لبنك التسويات الدولية، قوله إن أي محاولة للنكوص عن العولمة واللجوء إلى الحمائية الاقتصادية شيء مقلق، لما لذلك من انعكاسات سلبية على مستويات الأسعار والبطالة، فضلاً عن كبح النمو. كما قالت نائبة مديرة صندوق النقد الدولي، غيتا غوبيناث، إن تصعيد التوترات بين الولايات المتحدة والصين ستكون له عواقب اقتصادية «مكلفة» في جميع أنحاء العالم.

«إنتل» تبدأ تسريح مئات الموظفين في إسرائيل

حالة من عدم اليقين تعصف بالموظفين والمديرين في شركة «إنتل إسرائيل»، إذ بدأت الشركة العالمية عملية كبيرة لإنهاء خدمات 15% من العمال

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يترقب مئات الموظفين الإسرائيليين في شركة إنتل للتكنولوجيا، تلقيهم إخطارات بإنهاء خدماتهم، في إطار خطة كبيرة لخفض التكاليف بمقدار 10 مليارات دولار من خلال تسريح أكثر من 15% من موظفيها حول العالم، بما يصل إلى 18 ألف موظف، بينما تعد إسرائيل مركزاً كبيراً لعمليات الشركة. وذكرت صحيفة غلوبس الاقتصادية الإسرائيلية في تقرير لها، أن من المتوقع أن ينضم اعتباراً من أمس الاثنين، مئات العمال في مراكز تطوير «إنتل» في حيفا و«بيتح تكفا» والقدس المحتلة، إلى آلاف العمال الذين تلقوا إخطارات بالتسريح في مواقع الشركة الأميركية، مشيرة إلى أن حوالي 7500 في مختلف مواقع «إنتل» حول العالم التزموا بمغادرة الشركة في جزء من خطة التقاعد الطوعي، بينما تريد الشركة إنهاء عملية خفض العمالة بأكملها بحلول نهاية العام، حيث ستبدأ عمليات التسريح الفعلية للعمال في الولايات المتحدة في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، بعد انتهاء فترة الإشعار المسبق للموظفين (قبل 60 يوماً من إنهاء الخدمات).

وأعلنت إنتل المتأخرة عن منافسيها في مجال الرقائق المستخدمة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، مطلع أغسطس/آب الماضي، عن خطتها لتسريح آلاف الموظفين، فيما تشير البيانات إلى أن إجمالي عدد موظفيها بلغ نحو 125 ألف موظف في نهاية العام الماضي 2023. وبحسب التقدير فإن الحصة الأكبر من المسرحين والمتقاعدين في إسرائيل ستأتي من مراكز التطوير، تليها مصانع الإنتاج في مستوطنة كريات غات التي تبعد 45 كيلومتراً عن قطاع غزة. وتوظف «إنتل» حوالي 7000 شخص في مراكز التطوير و4000 شخص آخرين في مواقع الإنتاج في كريات غات، وبحسب التقدير، من المتوقع أن يصل عدد المسرحين في إسرائيل إلى عدة مئات، بعد أن قبل مئات آخرون بالفعل التقاعد الطوعي. قال أحد موظفي الشركة لـ«غلوبس»: «خلافاً للجولات السابقة من عمليات تقليص العمالة، يبدو أن سيف التسريح يستهدف الجميع.. قالوا إنهم سيحاولون للحصول على المزيد من الميزانيات، وإنهم يريدون الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من العمال، لكن ليس لدينا أي فكرة عن عدد الفرق التي ستبقى أو تغادر». وأضاف أن «حالة عدم اليقين تعصف بالموظفين والمديرين هذه الأيام بالذات.. لا أحد لديه أي فكرة عما يحدث». وقررت الشركة في يونيو/ حزيران الماضي، تجميد بناء مصنعها الجديد في مستوطنة كريات، بعدما جرى الإعلان عن المشروع رسمياً في ديسمبر/كانون الأول الماضي، باستثمار قدره 25 مليار دولار، وفي جزء من الاتفاق مع إسرائيل، بشأن توسيع المصنع فيها، كان من المفترض أن تحصل الشركة على حوافز إسرائيلية بقيمة 3,2 مليارات شيكل (856 مليار دولار)، في المقابل تلتزم بشراء منتجات وخدمات تصل قيمتها إلى 60 مليار شيكل (16 مليار دولار) من الموردين الإسرائيليين خلال العقد المقبل.

وتكبدت «إنتل» خسارة صافية بلغت 1,6 مليار دولار في الربع الثاني من العام الجاري، مقابل 1,5 مليار صافي أرباح سجلته قبل عام. وقال الرئيس التنفيذي لشركة إنتل، بات غيلسنغر، لدى الكشف عن خطة تسريح 15% من موظفي الشركة: «كان أداؤنا المالي مخيباً للآمال في الربع الثاني على الرغم من أننا حققنا إنجازات رئيسية في مجال التكنولوجيا». عانت الشركة من «رياح معاكسة» في الربع الثاني أدت إلى تباطؤ في إنتاج مكونات الجيل الجديد من أجهزة الحاسوب المناسبة للذكاء الاصطناعي، بحسب مديرها المالي ديفيد زينسنر. وتعتزم «إنتل» خفض إنفاقها الرأسمالي بأكثر من 20% للعام بأكمله، ليصل إلى ما بين 25 مليارا و27 مليار دولار. ويستفيد منافسو «إنتل» مثل الشركتين الأميركيتين «إيه إم دي» و«إنفيديا» اللتين تصممان أشباه الموصلات، وشركة «تي إس إم سي» التايوانية التي تصنع الرقائق المتطورة من موجة الذكاء الاصطناعي التوليدي التي أطلقتها «أوبن إيه آي» مع برنامج «شات جي بي تي» في نهاية عام 2022. ويتوقع أن يرتفع طلب الشركات العملاقة مثل «مايكروسوفت» و«غوغل» على هذه المكونات فائقة التطور والضرورية لتشغيل تقنية الذكاء الاصطناعي.

ولطالما احتفى الإسرائيليون بوجود شركة إنتل في دولة الاحتلال منذ نحو نصف قرن، حيث تساهم «إنتل إسرائيل» بحوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي و6% من إجمالي صادرات التكنولوجيا الإسرائيلية، بما يعادل 9 مليارات دولار.

الشركة تكبدت خسائر بقيمة 1,6 مليار دولار في الربع الثاني من 2024

مصنع إنتل في القدس المحتلة (فرانس برس)

الصلب يدفع ثمن التباطؤ الصيني

بكين ـ **العربي الجديد**

يتحمل منتجو السلع الأساسية في الصين وطأة التباطؤ الاقتصادي في البلاد، ما يعرضهم لخسائر كبيرة، لا سيما في صناعة الصلب العملاقة ومعالجة النفط الخام. فقد تضخمت الخسائر التراكمية في أكبر صناعة للصلب في العالم إلى 34 مليار يوان (خمسة مليارات دولار)، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، وفقاً لبيانات شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، التي أصدرها مكتب الإحصاء الحكومي. كما شهد قطاع تكرير النفط خسائر تعمقت إلى 32 مليار يوان خلال الفترة ذاتها، وانخفضت الأرباح في الشركات الصناعية على نطاق أوسع، بوتيرة أسرع من الشهر السابق.

واضطرت مصانع الصلب إلى خفض الإنتاج لحماية الهوامش التي تضررت بسبب أزمة العقارات المطولة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، في وقت قد تلوح فيه حالات الإفلاس في الأفق. كما تعمل مصافي النفط على خفض الإنتاج، مع تفاقم الطلب الضعيف على الوقود بسبب تبني البلاد السريع للسيارات الكهربائية. وتخضع التدابير الأخيرة التي اتخذتها بكين لتحفيز الاقتصاد لمراقبة دقيقة لمعرفة تأثيرها على الطلب على المواد الخام. ووفقاً لمجموعة «غولدمان ساكس»، قد يحصل استهلاك النفط على دفعة متواضعة، على الرغم من أن التركيز ينصب على تصفية مخزون الإسكان في الصين بدلاً من تعزيز الأعمال الجديدة، وهو ما من شأنه أن يحد من التأثير على سوق الصلب.

الصناعتان تمثلان القطاعين الرئيسيين الوحيدين اللذين يتتبعهما مكتب الإحصاء، وفشلا في تجميع أرباح على مدار العام حتى الآن. لكن منتجي السلع الأساسية الآخرين يشعرون أيضاً بضغوط الاقتصاد الفاتر ومشاكل الطاقة الفائضة، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الاثنين. فقد انخفضت أرباح تعدين الفحم بنسبة 22% على مدار العام وفقاً للبيانات الرسمية، بسبب تأثير العرض الزائد على الأسعار. وقد شهدت شركات صناعة المواد الكيميائية، التي تستخدم عادة الوقود الأحفوري مواد خاماً، انخفاضاً في الدخل بنسبة 4%. وقد تضيف الحرب التجارية المتوقع توسعها مع الولايات المتحدة في حال وصول المرشح الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض مجدداً ضغوطاً إضافية على الشركات الصينية. وكشفت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء الوطني، الأحد الماضي، عن انخفاض أرباح الشركات الصناعية في سبتمبر/ أيلول الماضي بنحو 27,1%، مقارنة بالشهر ذاته من عام 2023، بعد تراجع قدره 17,8% على أساس سنوي في أغسطس/ آب الماضي، لتسجل أكبر وتيرة تراجع خلال العام الجاري.

تغطي أرقام الأرباح الصناعية الشركات التي تبلغ إيراداتها السنوية ما لا يقل عن 20 مليون يوان (2,8 مليون دولار)، من عملياتها الرئيسية. وأرباح قطاع التصنيع مقياس هام للمتانة المالية للمصانع والمناجم والمرافق التي يمكن أن تؤثر على قرارات الاستثمار في القطاع في الأشهر المقبلة. وتباطأ توسع الإقتصاد الصيني في الربع الثالث من العام الجاري، مسجلاً 4,6%، وهي أبطأ وتيرة نمو منذ مارس/ آذار 2023.

صناعة الصلب الصينية خسرت 5 مليارات دولار خلال تسعة أشهر

مصنع صلب في الصين، 13 يونيو/حزيران 2024 (Getty)

رؤية

وصفة من مؤشرين تدمّر لبنان لأجيال مقبلة

رشا أبو زكي

لا حكومة، لا رئيس جمهورية، لا قضاء فاعلا، لا أمن، لا مؤسسات عامة، لا خدمات. الموجود هو مجلس نيابي خامل بلا دور ولا قيمة، واقتصاد منهوب مفلس. بمقومات صفر، يواجه لبنان حرباً إسرائيلية هي الأعنف والأقسى منذ أكثر من 34 عاماً. إلا أن بعض الأرقام تشير إلى ما هو أبعد من كارثة قد تنتهي مع الحرب أو مع انتخاب رئيس أو مع تفعيل مؤسسات واقتصاد. أرقام تتعلق بمؤشرين فقط، تقول إن الدمار في بنية الاقتصاد اللبناني، الذي بدأ منذ تشكيل دولة ما بعد الحرب الأهلية، وانفجر في العام 2019، واستكمل دورة الانهيار ليصل إلى حطام خالص مع الحرب الإسرائيلية الأخيرة، هذا الدمار سيستمر لأجيال مقبلة، إن لم يكن هنالك من مسعف.

الرقم الأول عن نسبة التعليم في لبنان. ففي مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، قالت منظمة إنقاذ الطفولة إن نصف المدارس العامة في لبنان (تقريباً 500 مدرسة) تحولت إلى ملاجئ للنازحين قسراً في الأسبوعين الماضيين، مما أدى إلى تعطيل تعليم الأطفال للعام السادس على التوالي.

كما أكدت وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية أن الغارات الجوية الإسرائيلية أجبرت نحو 40% من تلاميذ لبنان البالغ عددهم 1,5 مليون تلميذ على النزوح من منازلهم، مع تدمير مئات المدارس الخاصة والعامة في المناطق المعرضة للقصف والهدم الكامل، وتم تأجيل بدء العام الدراسي في المدارس الحكومية الذي كان من المفترض أن يبدأ في 14 أكتوبر، ومن المتوقع تأجيله إلى أبعد من هذا التاريخ.

وقد عزز هذا التراجع قرار خفض أيام التدريس من 180 إلى 120 يوماً في عام 2016 لأسباب مالية. ومن ثم تم خفض الأيام إلى 96 يوماً في العام 2020، وصولاً إلى 60 يوماً من التدريس الفعلي قبل الحرب الإسرائيلية.

ويؤكد مركز الدراسات اللبنانية أن الإنفاق المرتفع على التعليم العام والخاص خلال السنوات العشر الماضية بلغ 43 مليار دولار. وبالتالي فإن هذا الإغلاق الناتج من السياسات الحكومية السيئة تجاه التعليم ومن ثم هدم المدارس الناتج من الحرب المدمرة، يمحي مليارات الدولارات من الاستثمار المتراكم خلال السنوات الماضية على القطاع التعليمي. ليس ذلك فقط، إذ يمكن القول إن تأثيرات إغلاق المدارس في لبنان توصل إلى زيادة معدلات الفقر لأجيال مقبلة، وانخفاض الإنتاجية العامة للاقتصاد، وتراجع معدلات النمو على المدى الطويل.

وتشير تقديرات نشرتها مجموعة العمل المستقل من أجل لبنان إلى أن كل شهر من فقدان التعليم سيكلف الاقتصاد اللبناني ما لا يقل عن 50 مليون دولار من الناتج الاقتصادي الضائع، مما يعني تكلفة سنوية لتعطيل التعليم تصل إلى 600 مليون دولار. كما يقدر البنك الدولي أن الأمر سيستغرق أجيالاً في لبنان للتعافي من الصدمات المتتالية التي تعرض لها تعليم الأطفال.

وعملياً، يتعرض طلاب المناطق الأكثر فقراً خاصة لخسائر دائمة في الدخل تطاول كل حياتهم، بعد إغلاق المدارس لمدة عام واحد. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن إغلاق المدارس الطويل يؤدي إلى زيادة الفقر بين الأجيال، لأن العوائق التعليمية تعمق الفوارق الاجتماعية وتزيد من تفاوت الدخل بين الأسر. وبالتالي يمكن توقع تأثيرات سلبية متسلسلة على الاقتصاد من خلال تقلص القوى العاملة الماهرة خلال الأجيال المقبلة مع تدمير البنية التحتية التعليمية في لبنان.

الرقم الثاني يتعلق بمستويات الهجرة. قبل الحرب الإسرائيلية الأخيرة، كان عدد المهاجرين اللبنانيين 1,327 مليون نسمة، أي ما يشكل نسبة 25,4% من العدد الإجمالي للبنانيين، وفقاً لأرقام مركز الدولية للمعلومات. وكان متوسط الهجرة السنوي حتى عام 2022 يصل إلى 59 ألف لبناني، وإذا به يقفز إلى 180 ألف لبناني مهاجر في العام 2023، وهو عام بدء الحرب الإسرائيلية، ما اعتبر أعلى موجة هجرة على الإطلاق.

وتؤكد التوقعات أن عدد المهاجرين سيرتفع أكثر في العام 2024، خاصة مع نزوح مليون شخص داخلياً، وهؤلاء بنسبة كبيرة منهم تعرضوا إلى تدمير منازلهم ومحالهم وتوقف أعمالهم نهائيًا أو جزئيًا، ما سيدفع إلى موجة هجرة جديدة وواسعة النطاق خلال السنوات المقبلة، خاصة ما بين الفئة الشابة التي تشكل عادة نحو 40% من نسبة المهاجرين.

اللافت في هذا النطاق أن النسبة الأضخم من المهاجرين تتألف من الكوادر المهنية المؤثرة اقتصادياً، نظراً لتوافر الفرص في الخارج ولمتطلبات الهجرة المشروطة في عدد كبير من البلدان المستقبلة.

بذلك، يخسر لبنان بسبب نهب الاقتصاد ونتيجة الحرب الأخيرة الآلاف من الأطباء، والمعلمين، والمهندسين، والعاملين في القطاع التكنولوجي والخدمات المالية وغيرهم من المتخصصين، ويشكل هذا النزيف البشري تحديًا كبيرًا أمام التعافي الاقتصادي والاجتماعي للبلاد خلال السنوات المقبلة.

وفيما يتغنى عدد من السياسيين بجهل وغالبًا بمكر بتحويلات المغتربين التي تسند الاقتصاد، إلا أن هذه الخطابات ليست سوى محاولات لإخفاء فشلهم في إدارة الاقتصاد، إذ إن الخسائر الناتجة من فقدان آلاف العمال المهرة من سوق العمل سنويًا أكبر بكثير من حجم التحويلات السنوية التي لا تتعدى 7 مليارات دولار، وأعمق بكثير في تأثيراتها على بنية الاقتصاد المشوه. بتداعيات تمتد إلى أجيال مقبلة.

مؤشران فقط من بين عشرات المؤشرات الاقتصادية السلبية يؤكدان أن النظام المافيوي الميليشيوي في لبنان، كما الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليه، يحولان البلد من صرح تعليمي ومهني كان له دور في نهوض الاقتصاد على مر السنوات الماضية إلى بقعة تتمدد فيها الأميّة، ويتحول فيها الاقتصاد إلى سوق سوداء، ضخمة فارغة من مقومات النمو ومن فرص التعافي ليس لسنوات قليلة مقبلة، وإنما لأجيال قادمة.

لعلها وصفة أساسية لتعميق التبعية لأحزاب النهب والفساد والإجرام من جهة، وإبقاء لبنان دولة ضعيفة على خاصرة إسرائيل، تشحذ المساعدات والمنح من دون أي قدرة على بناء حاضر مختلف ولا مستقبل مغاير.